

أصدقاء «بوتين» الأثرياء

الموسيقار وعازف التشيلو الروسي «سيرغي رولدغين» رجل غامض، سيرته الذاتية مثيرة للإعجاب؛ تدرّب في معهد «لينينغراد» الموسيقي، وعزف على التشيللو لأول مرة في مسرح «مارينسكي» في مدينة سانت بطرسبرغ، أدى عروضاً موسيقية في دُول عدة، من ضمنها ألمانيا، ثم أصبح بعد ذلك رئيس معهد «كونسرفاتوار سانت بطرسبرغ» الموسيقي. كما تَلَقَّى «رولدغين» عددًا من الجوائز، من بينها الجائزة الثالثة لمهرجان «ربيع براغ» الموسيقي الدُولي عام ١٩٨٠، واليوم هو مؤسس ورئيس بيت الموسيقى في سانت بطرسبرغ؛ مدرسة النخبة العازفين المنفردين الروس.

للهولة الأولى يبدو أن الفنَّان «رولدغين» يهنا بحياة كريمة، لكنها لم تكن لتبدو مثيرةً جدًّا لولا الحفلات الحصرية التي كان يؤديها في بيوت الأشخاص المهتمين بفنه.

في مقابلة أجرتها معه صحيفة «نيويورك تايمز»، كشف «رولدغين» عن أنّه لم يؤدّ عروضاً في مساكن خاصّة إلا تلك الخاصّة بـ«بوتين» فقط؛ إذ يبدو أنّ «رولدغين» و«بوتين» صديقان مُقَرَّبان، في الواقع، بل ربما كان «رولدغين» أعزّ أصدقاء فلاديمير بوتين.

لكن حتّى لو لم يكن «رولدغين» على صلة بالرئيس الروسي، ستظل المعلومات الخاصّة به التي تمّ الكشف عنها في «وَنَائِقَ بَنَمًا» مثيرة للدهشة. في إحدى المرات قال «رولدغين» إنّهُ لا يُعدّد نفسه رجل أعمال، ومع ذلك،

تذكر الوثائق اسمه كمالك لعدة شركات، وتتضمن الوثائق نسخة من جواز سفره، كما يظهر توقيعه في عدد آخر من الوثائق.



صورة من جواز سفر «رولدغين»

ومن الواضح أن ملايين الدولارات، كما تُظهر البيانات، تدفقت من خلال شركات «رولدغين» الورقية، والتي تتوسط شبكة من شركات «الأوف شور».

ووفقاً لوثائق بنما، فقد امتلكت الشركات في هذه الشبكة «حق الخيار في بيع أو شراء أسهم» لعدد من أكبر الشركات الروسية ذات الشخصية الاعتبارية.

تدفقت قروض تقدر بمئات الملايين من خلال هذه الشركات، ويبدو أن تلك الشركات استخدمت لإجراء معاملات تجارية مربية، ووفقاً لما تُظهره البيانات، فقد نقل نحو ملياري دولار أمريكي عبر هذه الشبكة

المعقدة من شَرِكات «الأوف شور» خلال سنوات قليلة فقط.

«رولدغين» الفنَّان، و«بوتين» رئيس الدَّولة، والأَمْوال المحبَّابة.. ربما تكون القِصَّة وراء العناصر الثلاثة تلك هي أكثر القصص الموجودة في «وثائق بَتَمَّا» إثارة للدهشة.

احتِمالِيَّة امتلاك «بوتين» لثروة سرِّيَّة كانت مُجرَّد اجتهادات واستنباطات دون سند وغير موثقة طيلة سنوات، أمَّا الآن، فقد جَعَلت «وثائق بَتَمَّا» من عمَلِيَّة اقتفاء أثر تلك الأَمْوال وصولاً إلى «بوتين» أمراً ممكناً أكثر من أي وقت مضى.



سيرغي رولدغين وفلاديمير بوتين أثناء تعميد ابنة بوتين «ماريا»

تلك الصورة باللونين الأبيض والأسود تبدو مشوشة بعض الشيء، ولعل هذا ما يجعلها مؤثرة بشكلٍ ما. تعود هذه الصورة العائلية إلى عام ١٩٨٥، أثناء حفل تعميدٍ في كنيسة «سانت بطرسبرغ». كانت المدينة

حينها لا تزال تُسمى «لينينغراد»، وكان «ميخائيل غورباتشوف» رئيسًا للاتحاد السوفيتي الذي كانت روسيا جزءًا منه.

يبدو «سيرغي رولدغين» مُتأنقًا في بدلة سوداء وربطة عنق (مقلّمة)، فيما اكتسى وجهه بحزم معتاد، لم يتخل عنه حتّى أمام الكاميرا. إلى جواره سيدتان يتوسطهما رجل آخر يحمل بين ذراعيه طفلة رضية.

الرجل النحيل ذو النظرة المريبة هو «فلاديمير بوتين» الذي كان، إذ ذاك، ضابطًا مغمورًا في لجنة أمن الدولة، وقد التقت هذه الصورة في حفل ترميم ابنته البكر «ماريا».

الموسيقيار «سيرغي رولدغين» هو أبوها بالمعمودية، وهو صديق مقرب لـ «بوتين»، فقد عرف الاثنان بعضهما بعضًا لقرابة ٤٠ سنة تقريبًا، بل إنه قد يكون -وفقًا لمجلة «نيوزويك»- «أعز أصدقائه».

عازف التشيلو الغامض ليس أوليغاركياً^(٣٤) ولا سياسيًا، لكنه مع ذلك في قلب قصة مشوقة مخبوءة في «وثائق بتم». تُشير الوثائق إلى أن ثروة ضخمة تدفقت عبر شبكة من شركات «الأوف شور» السريّة، وأن الملايين التي وُضعت هناك بعيدًا، لم تنفع الدائرة المقربة من الرئيس «بوتين» فحسب، بل نفعت عائلة «بوتين» أيضًا؛ فعلى سبيل المثال، ثمة الكثير مما يشير إلى أن جزءًا من تلك الأموال استخدم لشراء منتجع للتزلج الذي قيل إن حفل زفاف ابنة «بوتين» الثانية «كاترينا» الفخم أقيم فيه عام ٢٠١٣.

(٣٤) الأوليغاركياً هي حكم الأقلية، وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسيّة محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية.

بدأت القِصَّة عام ١٩٨٥، عندما أُرسِل «بوتين» إلى مدينة درسدن شرق ألمانيا كعميل للجنة أمن الدَّولة بالاستخبارات السوفيتية عقب تعميد ابنته «ماريا» بفترة قصيرة، وولدت ابنته الثَّانية «كاترينا» هناك، ولمَّ يعد «بوتين» إلى سانت بطرسبرغ إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي^(٣٥)، كان «بوتين» مُحطَّمًا بفعل عَدَم مبالاة روسيا بخسارة سلطانها على العالم.

بدأ صعود «بوتين» للسلطة في سانت بطرسبرغ، حَيْثُ أصبح «بوتين» الَّذِي كانَ ضابطًا في لجنة أمن الدَّولة مساعدًا لمُحافظ مدينة سانت بطرسبرغ، ثم أصبح نائبًا للمحافظ، وانتهى به الأمر رئيسًا لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي (وهو جهاز المخابرات المحلية)، ثم رئيسًا للوزراء.

وفي عام ٢٠٠٠ أصبح فلاديمير بوتين رئيسًا لروسيا، وبعدها بـ١٦ عامًا بات أكثر قوة من أي وقت مضى.

في يناير/ كانون الثَّاني من ذلك العام، وصف «آدم سوين»، المكلف بمكافحة تمويل الإرهاب والاستخبارات المالیة بوزارة المالیة الأمريكيَّة، «بوتين» في مقابلة أجرتها معه «BBC» بأنَّه «فاسد».

وكانَ «بوتين» قد اتُّهم باتهامات مشابهة منذ بداية صعوده للسلطة؛ فقد اتهمه مجلس البلدية خلال فترة توليه منصب نائب محافظ سانت بطرسبرغ أوائل التسعينيات بمنح تراخيص تصدير لأصدقائه وعائلته دون أن يدغموه بدورهم في هذه الصَّفقة. ويقال إن هناك معارك اندلعت مع عصابات إجرامية حين قام بإنشاء شركة لصديق له من ذوى النفوذ، ومن الواضح أن تلك المعارك كانت عنيقة لدرجة دفعت «بوتين» إلى إرسال ابنتيه «ماريا» و«كاترينا» إلى ألمانيا بشكلٍ مؤقت؛ ضمانًا لأمنهما.

(٣٥) ٢٦ ديسمبر ١٩٩١.

لاحقاً، حققت سلطات ألمانيا وليختنشتاين مع عِدَّة موظفين بشركة عقارية كانَ «بوتين» في مجلسها الاستشاري حتى عام ٢٠٠٠. وكما تقول صحيفة «دير شبيغل» الألمانية الأسبوعية عام ٢٠٠٣، فقد اشتهب المحققون الألمان بأن الأرباح الناتجة عن الابتزاز، والاتجار بالبشر، وتهريب السيارات، تمَّ تحويلها إلى حسابات مصرفية أجنبية خارجية، ومؤسسات، وشركات «أوف شور» ورقية.

في الوقت الذي أصبحت فيه هذه العلاقة المزعومة واضحة، كانَ «بوتين» قد أصبح رئيسًا بالفعل، وفي عام ٢٠٠٩، أغلق آخر تحقيق ألماني في القضية؛ لسقوطها بالتقادم.

أثناء صعود «بوتين» سريعاً في الحياة السياسية الروسية، نمت الثروة الشخصية لمجموعة صغيرة من الأشخاص، الذين هم أشخاص غير مهمين إلى حد ما، من بينهم أصدقاء له خدموا معه في لجنة أمن الدولة، والسياسيين الذين رافقوه أثناء عمله في مكتب محافظ سانت بطرسبرغ، وبعض ممن تربطه بهم صلة قرابة بعيدة. وعلى وجه الخصوص، فإنَّ الرجال السبعة الذين أنشأ معهم «بوتين» تعاونية «أوزير داتشا» عام ١٩٩٦ لبناء مجمع مخيمات سياحية في أطراف سانت بطرسبرغ أصبحوا شديدي الثراء. في ذلك الوقت، كانَ أعضاء التعاونية يتشاركون حساباً بنكيًا، ومن الجلي أن تلك الفترة خلقت رابطاً قوياً بينهم، واليوم، أصبح معظم أعضاء تلك التعاونية مليارديرات، وأصبحوا يمثلون أقوى زمرة من الأشخاص في روسيا.

الأمر الذي جعلَ الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل «بُول كروغمان» يصف روسيا في عهد «بوتين» بأنها «مثال متطرف على رأسمالية

المحسوبة»، وصنف الدَّوْلَة كـ«دَوْلَة كليبتوقراطية»^(٣٦) يحظى فيها الموالون على مبالغ طائلة لمصلحتهم الخاصَّة.

وقال «فلاديسلاف إينوزيمتسف»، اقتصاديَّ من موسكو، إنَّ روسيا الآن تمتلك نظامًا إقطاعيًّا جديدًا مع وجود «بوتين» في قمة الهرم وأصدقاؤه من بعده، واللَّذين نَمَت ثرواتهم على حساب الدَّوْلَة منذ بداية عهده الطويل، أمَّا شعب روسيا فيقع في سفح هذا الهرم.

ويبدو أنَّ «وَنَائِقُ بَتْمًا» جاءت لتؤيد توصيف روسيا بتلك الطريقة، حَيْثُ تَضَمَّنَت الوَنَائِقُ معلومات عن الشَّرَكَات الوَرَقِيَّة الخاصَّة بكثير من الأشخاص اللَّذين برزوا في النخبة الحاكمة بروسيا مع «بوتين»؛ الملياردير «غينادي تيموشينكو»، على سبيل المثال، أصبح أحد أكبر تجار المواد الخام في العالم تزامناً مع صعود «بوتين» للسلطة، وقد مَوَّل «تيموشينكو» نادي الجودو «إيفارا» اللَّذي يعدُّ «بوتين» رئيسه الشرفي. أسس هذا النادي شخص يُدعى «أركادي روتنبرغ»، وهو وشقيقه «بوريس» صديقان مقربان من «بوتين» أيضًا، وتحوَّل كلاهما من مُجَرَّد مَالِكِين لعدد قليل من محطات الخدمة في سانت بطرسبرغ إلى تكوين إمبراطورية صناعية وعقارية تساوي المليارات.

كما اتضح من خلال ملفَّات شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أن الشقيقين «روتنبرغ» على صلة بشَرِكَات «أوف شور» متعددة في جُزُر العَدْرَاء

(٣٦) الكليبتوقراطية مصطلح يعني نظام حكم اللصوص. وهو نمط الحكم الذي يُراكم الثروة الشخصية والسلطة السياسية للمسؤولين الحكوميين والقلّة الحاكمة، اللذين يُكوِّنون الكليبتوقراط، وذلك على حساب الجماعة، وأحياناً دون أن يضطروا إلى التظاهر بخدمة الشعب من أجل جني تلك الثروات. المصطلح مُركَّب من مقطعين يونانيين: أولهما «كليبتو» بمعنى لص، وثانيهما «قراط» بمعنى حكم، وعادة ما يكون نظام الحكم في تلك الحكومات في الأصل ديكتاتورياً أو استبدادياً.

البريطانية وفي قبرص، بينما ارتبطت شركات «أوف شور» أخرى بزملاء «بوتين» السابقين في لجنة أمن الدولة، إضافة إلى زوجة الناطق الإعلامي باسمه، وهي إحدى أقربائه، وعدد من «الأوليغاركيين»، ومع ذلك، فقد انتقد الرئيس الروسي شركات «الأوف شور» واصفاً إياها بـ«غير الوطنية» في أكثر من مناسبة منذ عام ٢٠٠١.

وفي سنة ٢٠١٣ وحدها، قدّمت شركات «أوف شور» ورقية مرتبطة بالشقيقتين «روتنبيرغ» قروضاً بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لشركة «أوف شور» ضمن شبكة «رولدغين». لا تُظهر الوثائق ما إذا تمّ تسديد هذا القرض أم لا على الإطلاق. غير أنه وقبل تاريخ تفعيل القرض بوقت قصير جداً، كان قد تمّ منح شركة يملكها «أركادي روتنبيرغ» امتياز تنفيذ مشروع خط أنابيب بقيمة مليارات الدولارات^(٣٧).

نعود الآن إلى عازف التشيللو «رولدغين»، الشخصيّة الرئيسيّة في هذا التحقيق، والذي يمتلك شبكة من شركات «الأوف شور» التي كان الهدف منها على ما يبدو لنا (تكديس) الملايين جانباً. ولكي يتمّ ذلك كان لا بد من اتباع عدّة أساليب في الخداع؛ لينتقل المال المجهول المصدر عبر قنوات شرعية، ويصبح بعدها مالاً شرعياً بحكم القانون، هكذا تتمّ عمليات تبييض الأموال. «وثائق بيتا» كشفت عن لجوء صديق «بوتين» المقرب لمجموعة من هذه الحيل بنجاح مُبهر.

(٣٧) تمّ تأجيل المشروع بسبب أزمة «القرم» في أوكرانيا، ولم يستجب «آل روتنبيرغ» لطلب التعليق حول هذا الأمر.

الخدعة الأولى: التَّسْجِيلُ بِتَارِيخٍ قَدِيمٍ

بِحَسَبِ مَلْفَاتٍ «وَأَثَائِقُ بَنَاتٍ»، طلب موظف في «بنك روسيا» من شَرِكَةِ «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أَنْ يَقُومَ مُدِيرُ شَرِكَتَيْنِ بِالتَّوْقِيعِ عَلَى عِدَدٍ مِنْ صَفَقَاتِ الْأَسْهُمِ، وَفِي عَالَمِ شَرِكَاتِ «الْأَوْفِ شُور» فَإِنَّ هَذَا الْأَمْرَ هُوَ إِجْرَاءٌ طَبِيعِيٌّ، إِلَّا أَنَّ تِلْكَ الْمَعَامِلَةَ كَانَتْ بِهَا شَيْءٌ مَثِيرٌ لِلشُّكُوكِ؛ إِذْ طَلَبَ الْبَنْكُ أَنْ يَكُونَ التَّوْقِيعُ عَلَى مَعَامِلَاتٍ جَرَتْ مِنْذُ ٥ أَشْهُرٍ، أَيَّ أَنْ يَتِمَّ التَّوْقِيعُ مِنْ قَبْلِ الْمُدِيرَيْنِ عَلَى شَيْءٍ لَا يَعْرِفَانِ عَنْهُ أَيَّ شَيْءٍ بِأَثَرٍ رَجْعِيٍّ أَيْضًا.

كَانَتْ الْخُدْعَةُ أَنْ تَبْحَثَ شَرِكَاتُ «الْأَوْفِ شُور» تِلْكَ عَنِ التَّوَارِيخِ السَّابِقَةِ الَّتِي انْخَفَضَتْ فِيهَا قِيَمَةُ السَّهْمِ، لِيَتِمَّ الشَّرَاءُ (صُورِيًّا) فِي هَذَا التَّارِيخِ، ثُمَّ الْبَحْثُ عَنِ تَارِيخِ تَالٍ تَرْتَفِعُ فِيهِ قِيَمَةُ السَّهْمِ، فَتَتِمَّ عَمَلِيَّةُ الْبَيْعِ (صُورِيًّا) أَيْضًا، وَبِالتَّالِيِ تَتَحَقَّقُ أَرْبَاحٌ عَظِيمَةٌ مِنْ خِلَالِ عَمَلِيَّاتٍ لَمْ تَتِمَّ مِنَ الْأَسَاسِ، وَعَبْرَ أَسْهُمٍ لَمْ تُطْرَحْ لِلتَّدَاوُلِ، لَكِنِهَا سَتَبَدُّوْا أَنَّ تِلْكَ الْأَمْوَالَ هِيَ أَرْبَاحٌ رَسْمِيَّةٌ لِعَمَلِيَّاتٍ مُضَارَبَةٍ شَرْعِيَّةٍ فِي الْبُورْصَةِ.

هَذَا النَّمْطُ مِنَ الْخُدَاعِ ظَهَرَ لَنَا عَشْرَاتِ الْمَرَاتِ مِنْ خِلَالِ فَحْصِ مَلْفَاتِ «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، وَهُوَ مَا تَكَرَّرَ كَذَلِكَ عِدَّةَ مَرَاتٍ مِنْ خِلَالِ شَرِكَتَيْنِ مَمْلُوكَتَيْنِ «رُولْدَغِين» وَحَصَلُوا مِنْ خِلَالِهِ عَلَى مِلَايِينَ الدُّوَلَارَاتِ. وَتَبَيَّنَ لَنَا كَذَلِكَ أَنَّ مَوْظِفِي «بَنْكِ رُوسِيَا» كَانُوا يَجْرُونَ خِيُوطَ اللَّعْبَةِ مِنْ وَرَاءِ السَّتَارِ. (٣٨)

(٣٨) رَفُضَ الْبَنْكُ التَّعْلِيْقَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

الخدعة الثانية: الأضرار وهمية

توافق واحدة من شركات «الأوف شور» في شبكة «رولدغين» على عقد صفقة لشراء أسهم من شركة ثانية حقيقية ولها أنشطة معروفة، وهنا لا بد أن تفشل الشركة الثانية (الحقيقية) في توفير الأسهم، وبالتالي يجب عليها دفع «الأضرار»، التي يتم تحديدها مسبقاً بقيمة المبلغ المراد نقله أو تبويضه. حدثت هذه الخدعة مع إحدى شركات «رولدغين» التي تلقت مبلغ ٨٠٠ ألف دولار أمريكي من إحدى الشركات. تعطي هذه الحجة سبباً واضحاً وغير مشكوك فيه لإجراء التحويلات المصرفية، وبدون ذلك، قد تصبح البتوك المشاركة في مثل هذه المعاملات مشبوهة^(٣٩).

CERTIFICATE OF INCUMBENCY

RAYTAR LIMITED

We, MOSSACK FONSECA & CO. (B.V.I.) LTD. in our capacity as Registered Agent of RAYTAR LIMITED, a British Virgin Islands Business Company (the "Company"), do hereby certify the following:

- The Company was registered in the British Virgin Islands as a BVI Business Company numbered 1728108 on the 17th day of October, 2012.
- The Registered Agent of the Company is Mossack Fonseca & Co. (B.V.I.) Ltd., P.O. Box 3136, Road Town, Tortola, British Virgin Islands.
- The Registered Office of the Company is Akara Bldg., 24 De Castro Street, Wickhams Cay 1, Road Town, Tortola, British Virgin Islands.
- The Company is authorized to issue a maximum of 6,000 Shares with a par value of US\$1.00 each of a single class.
- In so far as is evidenced by the documents filed at the Registered Office, the Company is in existence and in good standing.
- According to the documents filed on the Company's file as at 8th October, 2013 there are no actions, pending or threatened, against the Company and no action has been taken to wind-up the Company or to appoint a receiver or manager.
- According to our records the Company has not created any charges over its assets.
- According to the records available at the Registered Office, the Sole Director of the Company is:

Director:	Date Appointed:
Georgia Lambriandres	17 th October, 2012
- According to the records available at the Registered Office, the Secretary of the Company is:

Secretary:	Date Appointed:
Messip Limited	17 th October, 2012
- According to the records available at the Registered Office, the Shareholders of the Company are:

Shareholders:	No. of Shares(s):
Melba Development Limited	4,200 Shares
Sergey Pavlovich Rotugin	900 Shares
Vladimir Ivanovich Melnikov	500 Shares

Dated this 8th day of October, 2013.

Bryan Burdette, Registered Agent
For and on behalf of
Mossack Fonseca & Co. (B.V.I.) Ltd.
Registered Agent

وثيقة تأسيس إحدى شركات سيرغي رولدغين

(٣٩) لم يستجب بنك روسيا لطلب التعليق.

الخدعة الثالثة: رسوم استشارات

في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تلقت شركة ورقية من شبكة «رولدغين» ما قيمته ٣٠ مليون دولار أمريكي تحت بند «خدمات استشارية»^(٤٠)؛ نظير تقديم خدمات استشارية (مزعومة) لشركتي أوف شور حول «فرص الاستثمار في روسيا». دفعت كل من الشركتين الورقيتين اللتين لا تملكان مقرًا ولا موظفين ١٥ مليون دولار؛ نظير تلك الخدمات الاستشارية. يعرف خبراء غسل الأموال مصطلح «رسوم استشارات» كوسيلة سهلة لتحويل الأموال^(٤١).

الخدعة الرابعة: الفوائد المرتفعة للقروض الصغيرة

أتمت إحدى شركات «رولدغين»^(٤٢)، صفقة مربحة بشكل سري في فبراير/ شباط ٢٠١١، بعدما اشترت حق الانتفاع بعائدات قرض قيمته ٢٠٠ دولار أمريكي بسعر دولار واحد فقط. الوثائق بين أيدينا تقول إن هذا القرض وُلد فوائده بقيمة ٩١٧, ٢١ دولارًا أمريكيًا لليوم الواحد، أي أن حصة استثمار دولار واحد حصدت أرباحًا سنوية بمقدار ٨ ملايين دولار أمريكي.

«مارك بيث»، خبير غسل الأموال السويسري الذي قام بتحليل هذا العقد، قال إن هذا التصرف هو أحد الأنماط المعتادة لتبييض الأموال، وأن مجموعة أشخاص مُقربون من وزير الاتصالات الروسي السابق - ما زال

(٤٠) وفقًا لبيانات «موساك فونسيكا».

(٤١) رفضت شبكة «رولدغين» التعليق على ذلك.

(٤٢) شركة «انترناشونال ميديا أوفر سير».

يُشتبه بقوة في غَسَلها لمئات الملايين من الدولارات - انتهجت الأسلوب ذاته من خلال إبرام اتفاقيات قروض مشابهة^(٤٣).

الخدعة الخامسة: القروض التي لا تُسدّد أبداً

قد تكون الخدعة الأكثر إثارة عندما يمنح البنك شركة ورقيّة خط ائتمان^(٤٤) سخياً للغاية. ويكون لخطوط الائتمان تلك حدود تشبه بطاقات الائتمان، ويمكن لعملاء أن يسحبوا الأموال بسهولة حتّى تصل إلى الحد المسموح به. سجّل إحدى شركات «رولدغين»^(٤٥) تضمّن سقفاً ائتمانياً عالياً جداً، وصل إلى ٨٠٠ مليون دولار في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢. ووفقاً للوثائق فإنّ جزءاً من هذه الأموال تمّ سحبه.

القِصّة هنا لها منعطف آخر، فالأموال دائماً تأتي من البنك التجاري الروسي «آر سي بي» في قبرص، وقت عقد تلك الاتفاقيات، كان هذا البنك يتبع كلية بنكاً آخر «في تي بي»، وهو البنك الذي ينتمي بجزء كبير للدولة الروسية، ويقال إنّ له صلات بالمخابرات الروسية. لم تكشف «وثائق بتمّ» عن مصدر هذه المبالغ الطائلة الموجودة لدى بنك «آر سي بي» التي يجري ضخّها في تعاملات «رولدغين»، وبسؤال البنك عن ذلك جاء الرد: «لا نستطيع ذكر معلومات عن عملائنا ومعاملاتهم، كما أن البنك يراعي القانون دائماً».

(٤٣) لم يرد «رولدغين» على طلب «زود دويتشي تسايتونغ» للتعليق على هذه المسألة.

(٤٤) تسهيلات مائيّة تُمنح لعمل ما عن طريق بنك أو مؤسسة مصرفية. ويمكن لخط الائتمان أن يأخذ أشكالاً متعددة مثل ائتمان نقدي، سحب على المكشوف، أو قرض عند الطلب.

(٤٥) «شركة ساندلود».



شركة أخرى يملكها «رولدغين، صديق بوتين» المقرب

في سياق هذا البحث، مصدر مطلع داخل البنك أسّر لنا بأن «بوتين» والحاشية المحيطة به استخدموا بنك «آر سي بي» باعتباره بطاقة ائتمان شَخْصِيَّة من نوع آخر. على الأقل خلال العقد الأوّل في الألفية الجديدة.

عَبر أن البنك نفى هذا الادّعاء، إلا أن المصدر يؤكّد أنّهُ «كلما كان أحد المقربين المختارين من «بوتين» أو زوجة أحدهم تحتاج المال سواء لرحلة تسوق أو شراء يخوت أو نوع من الاستثمار دائماً ما يوفر لهم البنك المال اللازم دون أي أسئلة». ربما يفسر هذا السبب وراء معارضة الحكومة الروسية بشدة لسياسة خفض جميع الودائع المصرفية القبرصية خلال أزمة اليورو في عام ٢٠١٣، حتّى إن رئيس الحزب المركزي القبرصي قال في مقابلة تلفزيونية: «أعلمتنا القيادة الروسية العليا أنّنا إذا لمسنأ أي شيء يخص بنك «آر سي بي» فسوف نحصل على الفور على رد فعل لا يشبه أي شيء عرفناه من قبل».

في نهاية المطاف تَمَّ ما أَرادته (القيادة الروسية)، وجرى استبعاد البنك من سياسة الخفض بطريقة أو بأخرى.

لم يكن هذا هو كُلُّ ما يخص القروض؛ إذ كشفت الوثائق أن عددًا من الشَّرِكات في شبكة «رولدغين» تلقت قروضًا غير مشروطة، بل إنه وفي بعض الأحيان كانت تلك القروض من دون فوائد ومن دون ضمانات أيضًا، دون أن نعثر على ما يشير إلى سداد تلك القروض، وهو ما يعتبره الخبراء مؤشرات قوية على أن هذه الصفقات كانت هدايا أكثر من كونها قروضًا.

ويبدو أن موظفين لدى «موساك فونسيكا» على اطلاع كامل بعمليات تمرير الأموال التي كان يُقدِّمها بنك «آر سي بي» لعملائه. ففي نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، كتب محامي «موساك فونسيكا» رسالة إلى مؤسسي الشَّرِكَة حول اتفاقية كان من المفترض أن يوقع عليه مدير «موساك فونسيكا»، بموجبها سيصدر بنك «آر سي بي» في قبرص خطأ ائتمانيًا لشَّرِكَة «ساندلوود» المملوكة لـ «رولدغين» بقيمة ١٠٣ ملايين دولار، من دون أي نوع من الضمانات، كما يظهر في اتفاقية القرض.

ثمَّة دليل هنا وجدناه في مُراسلات «يورغن موساك» أحد مؤسسي الشَّرِكَة البنميَّة، حين ردَّ على المحامي قائلًا: «هذا المال له أصول مشكوك فيها، ولأغراض مشكوك فيها أيضًا»، ومع ذلك سمحت «موساك فونسيكا» للمديرين بالتوقيع على الأوراق، بعد أن حصلت على خطاب (إعفاء من المسؤولية)؛ درءًا لأي ضرر مالي محتمل قد يقع على شركتهم.

ممتلكات بوتين

ربما اتضح الآن كيف تحصل صديق «بوتين» «رولدغين» على ثروته، ولكن ماذا عن ثروة الرئيس. كَانَ هناك كثير من الافتراضات حول ثروة «بوتين» الشَّخْصِيَّة منذ دخوله عالم السياسة للمرة الأولى في سانت بطرسبرغ.

في عام ٢٠١٤، ذُكر رسمياً أنَّ راتب «بوتين» السنوي يبلغ ٧,٦٥ ملايين روبل روسي، وهو ما كَانَ يقدر بـ ١٤٣ ألف يورو فقط حينئذ.

لكن صحافيين ومؤرخين واقتصاديين ممن بحثوا في أصول «بوتين» يتفقون - إلى حد كبير - على أَنَّهُ من المرجح أَن يكون «بوتين» من أصحاب المليارات بحلول مُهَيَاة فترته الرئاسية، أمَّا الأمر الوحيد الَّذين اختلفت آراؤهم فيه، فيتمثل فيما إذا كَانَ إجمالي حجم ثروته يقدر بـ ٤٠ ملياراً، أو ٧٠ ملياراً بل حتَّى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي كما يعتقد «بيل براودر».

كَانَ الأمريكي «بيل براودر» يُدير «هيرميتاج كابيتال مانجمنت» وهو صندوق استثمار اعتُبر في فترة ما سابقاً أكبر مُسْتثمر أجنبي لروسيا.

عاش «براودر» في روسيا عشر سنين، وفي عام ٢٠٠٩، توفي محاميه «سيرغي ماغنيتسكي» في سجن بموسكو (سوف نروي قصته لاحقاً). ومن ذلك الحين، أصبح «براودر» ناقماً على «بوتين» بشدة.

في عام ٢٠١٤، أَلَّف «براودر» كتاباً عن علاقته بالرئيس الروسي، وزعم أَن «بوتين» هو أغنى رجل في العالم، كما صرَّح «براودر» لـ «سي إن إن» بأن «بوتين» كَانَ «أكبر أوليغاركي على الإطلاق»^(٤٦).

(٤٦) شخص يجمع بين النفوذ والمال.

ثُمَّ بحث دقيق حول هذا الادعاء؛ أجراه مكتب الصحافة الاستقصائية البريطاني، والذي كشف أن «بوتين» ظهر في عدد من الصور يرتدي ساعات تقدّر قيمتها بأكثر من مائتي ألف يورو.

في المناسبات الرسميّة، شوهد «بوتين» وهو يرتدي ساعة من علامة «باتيك فيليب» والتي يصل سعرها إلى ٦٠ ألف يورو، لكن لم يتمّ الكشف عمّا إذا كانت تلك الساعات ملكاً لـ «بوتين»، أم إنّ «الكرملين» يوفّرها له، أم إنّ «بوتين» استعارها مثلاً من آخرين.

الافتراضات المطروحة حول ثروة «بوتين» تبدو كالأني (بحسب قواعِد إخفاء الأموال): يملك «بوتين» أسهم أكبر الشركات الروسية عبر وسطاء، وهناك أشخاص ذوو نفوذ ومال وبنوك (مملوكة للدولة) يقومون بتحويل تلك الأموال بشكلٍ دوري؛ لتستخدم في غايات غير مشروعة.

على سبيل المثال، ذكر في وقت سابق أن عقاراً قد بُني بالقرب من مدينة سوتشي في البحر الأسود، يشار إليه الآن باسم «قصر بوتين»، العقار عبارة عن مبنى فخم، بُني على طراز العمارة الإيطاليّة.

وفقاً لبحث أجرته «رويترز»، فقد تمّ تمويله من قبل «نيكولاي شامالوف»، أحد أصدقاء «بوتين» السبعة الذين أسس معهم تعاونية «أوزير داتشا».

حتّى الآن، يُنكر «الكرملين» ملكيّة «بوتين» للعقار، لكن عندما حاول نشطاء في مجال البيئَة التوصل إلى ملكيّة؛ لاشتباههم في أن قوانين البناء انتهكت أثناء بناء القصر، تمّ إيقافهم من قبل ضباط خدمة الأمن الاتحادي لروسيا الاتحادية (جهاز الأمن الحكومي).

في عام ٢٠١٢، ذُكر قصر «بوتين» في تقرير للناشط الروسي «ليموند مارتينخوك»، و«بوريس نيمتسوف» المعارض السياسي الذي قتل عام ٢٠١٥.

يسمى التقرير بـ«حياة العبد الكادح»، في إشارة إلى زعم «بوتين» ذات مرة بأنه يعمل كالعبد الكادح. يُلخص تقرير «مارتينخوك» و«نيمتسوف» إلى أن «بوتين» -في الواقع- يعيش حياة مترفة، زعم التقرير أيضًا أن «بوتين» يمتلك فيلات، وطائرات، وقوارب خاصة.

ووفقًا لما قاله كاتبا التقرير، فإنّ مرحاضًا في واحدة من طائراته كلف نحو نصف مقدار راتبه السنوي الرسمي.

وهناك يَخت «أوليمبيا» الذي يشار إليه على أنه «ألماسة أسطول الكرملين». زُين اليخت بأخشاب «الماهوغني» الخالص، ويتميز أيضًا بنافورة مائية، ومرحاض من الرخام، ووفقًا للتقارير الإعلامية، كان اليخت هديةً ولفتةً ولاء من مجموعة من النافذين أصحاب الثروات الطائلة ممن هم على صلة بـ«رومان أبراموفيتش».

أنكر «أبراموفيتش» ذلك باستمرار، غيّر أن الصحيفة الروسية «نوفايا غازيتا» أكدت أن ضباط خدمة الأمن الاتحادي لروسيا الاتحادية يقومون بحماية يَخت أوليمبيا أيضًا.

كان «بوتين» يهزأ باستمرار من التقارير التي تدور حول ثروته، ويصفها بأنها ثرثرة تافهة، كما لم يستجب لطلبات التعليق التي أرسلناها له قبل النشر.

لكن بعد فترة قصيرة من إرسال الأسئلة، تحدّث الناطق الرسمي

باسم «بوتين» «ديمتري بيسكوف» إلى صحافيين روس، مصرّحاً بأن الكرملين تَلَقَّى «طلبات تعليق بأسلوب استجوابي»، وأن ذلك، كما قال «بيسكوف»، كانَ جزءاً من «هجوم معلوماتي» على الرئيس الروسي وعائلته.

زعم «بيسكوف» أن الصّحفيين - يقصدنا نحن - ليسوا وحدهم، بل وراءهم «ممثلون لمصالح خاصّة ومنظمات أخرى». وفي حال نشر «حقائق ملفقة» فلا يُستبعد مواجهة الناشر بتهم القذف والتشهير وتعرضه للمحاكمة، تلك التهديدات جعلت الكثير من وسائل الإعلام الروسية تتجنّب تناول هذا الموضوع، والصّحفيون الروس يدركون أن الكتابة عن أموال «بوتين» قد توقعهم في المشكلات، مع توقع حدوث مفاجآت غير سارة تتفاوت بين التدقيق الضريبي، وملاحقتهم، على سبيل المثال.

إذا كانَ «بوتين» قد جمع ثروة بهذه الضخامة، فمن البديهي ألا تكون تلك الثروة مسجّلة باسمه، وستكون الأموال في حيازة أشخاص خارج دائرة الضوء، وسطاء غير بارزين يتمتعون بثقة الرئيس الروسي غير المشروطة، مواصفات تنطبق بشدة على «سيرغي رولدغين»، ذلك الرجل الذي حصل على خطوط ائتمان غير مشروطة بالملايين، وقام بتسجيل تعاقبات بتواريخ سابقة وتحصل على رسوم استشارات ضخمة عبر شركات (وهيئة)، كما جنى أموالاً طائلة من وراء (الأضرار الوهيبة) والفوائد العالية للبنوك التي جناها بالمجان، كل ذلك يبدو أنه خلق خصيصاً لإخفاء مبالغ طائلة لا يُراد معرفة من يقف وراءها.

لك أن تعرف أن رئيس البنك المركزي الروسي «سيرغي إيغناتيف» أعلن على الملأ عام ٢٠١٣، أن نحو ٥٠ مليون دولار أمريكي - تقريبا

٥, ٢ بالمائة من دخل روسيا القومي - قد تمَّ إخراجَه من الدَّولة في عام ٢٠١٢ فقط. بينما زعم «إيغناطييف» أنَّ معظم الأموال أُخْرِجَت عبر جماعة واحدة من الناس دون أن يُفصِّح عن أية أسماء.

خبراء غَسِبِل الأموال الدَّوليين الَّذِينَ أطلعناهم على تفاصيل تلك القُضِيَّة من البداية أكدوا أنَّ مَنْ يجرؤ على القيام بمثل هذا التصرف في دَوْلَة بوليسية مثل روسيا فهو إمَّا شخص لا يهاب الموت أو أَنَّهُ مَحْمِيٌّ مِنْ قِبَل أَكْثَر الأشخاص قوة في البلاد.